

Distr.: General
16 April 2004
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن

أود إبلاغكم بشأن الأنشطة التي قامت بها الكامبيرون ونيجيريا بفضل المساعي الحميدة التي بذلتها والمساعدة التي قدمتها الأمانة العامة للأمم المتحدة من أجل تيسير تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن الحدود البرية والبحرية بين هذين البلدين.

ويجدر التذكير بأنه، ترقبا لصدور حكم محكمة العدل الدولية، وبغية كفالة التزام البلدين المسبق بتنفيذ حكم المحكمة المتوقع بشأن خلافهما المتعلق بالحدود، التقى في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بدعوة مني، الرئيس بول بيا والرئيس أولوسيغون أوباسانجو في باريس، وقد حضرت لقاءهما. وفي بيان صحفي صدر في نهاية الاجتماع، وافق رئيسا الدولتين على احترام وتنفيذ حكم محكمة العدل الدولية وعلى إنشاء آلية تنفيذ بدعم من الأمم المتحدة. واتفق الرئيسان أيضا على ضرورة اتخاذ عدد من تدابير بناء الثقة الرامية إلى تعزيز شامل للروابط في ما بين البلدين.

وفي أعقاب إعلان محكمة العدل الدولية لحكمها في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، دعوت الرئيس الكامبيروني والرئيس النيجيري إلى اجتماع قمة ثانٍ ثلاثي الأطراف، عقد تحت رعايتي في جنيف في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ للاتفاق بشأن آلية التنفيذ وبشأن تدابير بناء الثقة المزمع اتخاذها لتيسير تنفيذ قرار المحكمة. وحدد الرئيسان، في بيان مشترك صدر في أعقاب الاجتماع، التزامهما بنبذ استخدام القوة في علاقتهما الثنائية وبالتماس السبل السلمية في تسوية خلافاتهما المتعلقة بالحدود. وطلب مني الرئيسان، بغية المضي قدما في تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية، إنشاء لجنة مختلطة، يرأسها ممثلي الخاص السيد أحمد ولد عبد الله.



وكلفت اللجنة المختلطة الكاميرونية النيجيرية بالنظر في الآثار المترتبة على قرار محكمة العدل الدولية، بما في ذلك ترسيم الحدود البرية بين البلدين؛ وبوضع توصيات بشأن اتخاذ تدابير إضافية لبناء الثقة، مثل استحداث مشاريع من أجل تشجيع المشاريع الاقتصادية المشتركة والتعاون عبر الحدود، وسحب القوات من المناطق ذات الصلة على طول الحدود البرية؛ والتجريد المحتمل لشبه جزيرة باكاسي من الأسلحة إلى جانب إمكانية نشر موظفين دوليين لمراقبة الانسحاب؛ وإحياء لجنة حوض بحيرة تشاد، وهي هيئة تتكون من خمس دول تعد فيها الكاميرون ونيجيريا من الأعضاء البارزين. وتجتمع اللجنة المختلطة مرة كل شهرين في ياوندي وأبوجا بالتناوب.

ووافقت اللجنة المختلطة، في اجتماعها الأول الذي عقد في ياوندي في أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، على إنشاء لجنة فرعية مكلفة بترسيم الحدود البرية بين البلدين. وعقدت اللجنة الفرعية المكونة من خبراء قانونيين ومتخصصين في رسم الخرائط من الطرفين ومن الأمم المتحدة، اجتماعها الأول في جنيف في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وترفع اللجنة الفرعية التقارير عن أعمالها إلى اللجنة المختلطة في الاجتماعات التي تعقدها مرة كل شهرين.

ولقد قامت اللجنة الفرعية المعنية بترسيم الحدود، وفقا لولايتها، بإعداد خريطة مصغرة تبين الحدود وبرنامج عمل أقرته اللجنة في الاجتماع الذي عقده في أبوجا في شباط/فبراير ٢٠٠٣. ومن المتوقع أن تستمر عملية ترسيم الحدود لمدة ٩٦ أسبوعا تقريبا.

ولقد قامت اللجنة المختلطة، التي أعادت التأكيد على التزامها بضمان حقوق جميع السكان الذين تضرروا من جراء قرار المحكمة، من الكاميرونيين والنيجيريين على حد سواء، بإنشاء لجنة فرعية تعنى بالسكان المتضررين. وقررت اللجنة المختلطة، في اجتماعها الثامن الذي عقده في أبوجا يومي ١٠ و ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٤، أنه ينبغي للجنة الفرعية المعنية بالسكان المتضررين أن تقوم بزيارة أخرى إلى منطقة الحدود البرية، على أن تتبعها على الفور بزيارة ميدانية إلى شبه جزيرة باكاسي في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٠٤. وفي شباط/فبراير، قامت اللجنة الفرعية المعنية بالسكان المتضررين واللجنة الفرعية المعنية بترسيم الحدود بزيارة ميدانية إلى الجزء الجنوبي من الحدود البرية بين الكاميرون ونيجيريا. وفي الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ شباط/فبراير، زارت المجموعة شبه جزيرة باكاسي.

وفي اجتماع أبوجا، قررت اللجنة المختلطة أيضا أنها ستجري هي أيضا زيارة ميدانية لمنطقة الحدود البرية ولشبه جزيرة باكاسي في آذار/مارس ٢٠٠٤. وبالإضافة إلى ذلك، فقد نظرت اللجنة المختلطة في مسألة الحدود البحرية، بما في ذلك اقتراح بإنشاء لجنة فرعية تعنى بهذه المسألة. وقررت إنشاء فريق عامل، يتكون من خمسة خبراء من كل من نيجيريا

والكاميرون، إلى جانب خبراء من الأمم المتحدة، وذلك من أجل إجراء دراسة أولية ورفع توصيات بهذا الشأن. وعلى وجه الخصوص، يتوقع من الفريق العامل أن يقترح تعيين خطوط الحدود البحرية حسبما حددها قرار محكمة العدل الدولية، ووضع خريطة بالاستناد إلى ذلك.

وقامت اللجنة المختلطة، بغية بناء الثقة، بتحديد مشاريع ممكنة التطبيق من أجل تشجيع التعاون عبر الحدود والمشاريع الاقتصادية المشتركة، التي سيعود تنفيذها بالنفع على سكان المنطقة. وتشمل هذه المشاريع إحياء لجنة حوض بحيرة تشاد.

إن التقدم الذي أحرزته اللجنة المشتركة منذ اجتماعها الأول في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وحتى الآن جدير بالثناء. وبالإضافة إلى الهياكل العديدة المعروضة أعلاه، اعتمدت اللجنة خطة عمل مفصلة حتى عام ٢٠٠٥. ومن أهم المهام التي نجحت اللجنة في إتمامها، الانسحاب الكامل ونقل السلطات إلى الإدارة المدنية والقوات العسكرية وقوات الشرطة في منطقة بحيرة تشاد، الذي تم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ولقد سلّمت نيجيريا الكاميرون ٢٨ قرية، بينما سلّمت الكاميرون نيجيريا قرية واحدة. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، ترأس رئيس اللجنة المختلطة، السيد ولد عبد الله، الاحتفالات الرسمية لعملية التسليم، وذلك بحضور رئيسي وفدي البلدين، أي السيد أمادو علي، وزير العدل بالكاميرون، والأمير بولا أجبولوا، وزير العدل السابق في نيجيريا.

وقررت اللجنة المختلطة، بغية تعزيز عملية الانسحاب ونقل السلطة في منطقة بحيرة تشاد، إنشاء فريق من المراقبين هناك لفترة سنة واحدة، يتكون من خمسة أعضاء من كل من نيجيريا والكاميرون، فضلا عن خمسة ممثلين من الأمم المتحدة.

وإنني لأرحب بالتقدم المحرز حتى الآن، والذي أثبت إمكانية قيام الدول المتجاورة، بدعم بسيط من الأمم المتحدة، بالعمل جنبا إلى جنب للحيلولة دون نشوب النزاع على الحدود وتسوية خلافاتها بالسبل السلمية. وأود التشديد على أن هذا التقدم قد تم تيسيره إلى حد كبير بفضل القيادة والالتزام الشخصي الثابت للرئيس بيا والرئيس أوباسانجو، فضلا عن كونهما ممثلين على مستوى رفيع في اللجنة المشتركة. ويشهد بذلك على وجه الخصوص التبرعات التي قدمها البلدان بمبلغ ٣ ملايين دولار من كل منهما إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني من أجل تمويل عملية ترسيم الحدود التي تصل تكاليفها إلى حوالي ١٢ مليون دولار. ولقد وافقت المفوضية الأوروبية على منح ٤٠٠ ٠٠٠ يورو من أجل عملية ترسيم الحدود. وأعربت جهات مانحة أخرى عن رغبتها في المساهمة في الصندوق الاستئماني المنشأ لهذا الغرض.

وعلاوة على ذلك، يسرني إبلاغكم بأن اجتماع القمة الثلاثي الأطراف الثالث الذي عقد بين الرئيس بيا والرئيس أوباسانجو في جنيف في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ برعايتي،

شهد تأكيد الرئيسين لالتزامهما بتنفيذ خطة العمل المتفق عليها للجنة المختلطة بحسن نية وبغية تحقيق السلام والاستقرار في بلديهما وفي المنطقة دون الإقليمية على السواء. وبالإضافة إلى ذلك، فقد اتفقا على تعزيز تدابير بناء الثقة عن طريق تبادل السفراء وفتح القنصليات على حدودهما المشتركة وتسيير دوريات مشتركة من قوات الأمن في البلدين.

ووافق الرئيسان أيضا على النظر في إبرام معاهدة صداقة وعدم اعتداء بين بلديهما. وقررا أن اللجنة المشتركة، وهي آلية تعاون ثنائية قديمة، ستجتمع على مستوى أرفع وعلى أساس سنوي عوضا عن اجتماعها مرة كل سنتين. وجددا التزامهما باتخاذ التدابير المناسبة لكفالة أمن ورفاهية السكان الذين تضرروا من جراء قرار محكمة العدل الدولية في المناطق التي تقع ضمن سيادتهما. واتفق الزعيमान على الاجتماع مرة ثانية برعايتي في الوقت المناسب بغية استعراض العمليات الجارية.

ويقدر مجموع المبلغ اللازم لعملية ترسيم الحدود وتمويل أنشطة فريق الدعم التابع للأمم المتحدة باللجنة المختلطة حتى نهاية عام ٢٠٠٥ بحوالي ٢٥ مليون دولار، بما في ذلك ١٢ مليون دولار لعملية ترسيم الحدود و ١٣ مليون دولار لدعم اللجنة. وحسبما ورد آنفا، فقد تبرعت كل من الكاميرون ونيجيريا بـ ٣ ملايين دولار لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني من أجل تمويل عملية ترسيم الحدود. وستجري تغطية المبلغ المتبقي المقدر بـ ٦ ملايين دولار لتمويل عملية ترسيم الحدود من التبرعات.

وتجدر الإشارة إلى أن أنشطة فريق دعم الأمم المتحدة للجنة المختلطة قد جرى تمويلها حتى الآن عن طريق ترتيبات مخصصة وذلك باستخدام موارد من خارج الميزانية لتمويل عملياته أثناء عام ٢٠٠٣. ومن المفهوم أن هذه الترتيبات المخصصة لن تستمر بعد عام ٢٠٠٣. ونظرا للتقدم الهام المحرز حتى الآن، وبغية كفالة النجاح في تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية، فلا بد من توفير التمويل الضروري المقدر بمبلغ ١٣ مليون دولار واللازم لدعم اللجنة المختلطة حتى نهاية عام ٢٠٠٥ وذلك لتمكين الأمم المتحدة من مواصلة دعم اللجنة. ولذا فإنني أعتزم طلب هذا التمويل من الميزانية العادية.

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على مضمون هذه الرسالة.

(توقيع) كوفي ع. عنان